MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (3)

قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

تموز 2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المعقبون: المهندس عمر قبها – مدير دائرة الاتصال والمعلومات - وزارة الاقتصاد الوطني
المهندس نضال أبو الرب القائم بأعمال مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة - سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
السيد خالد سراحنة، أمين سر - نقابة أصحاب المحروقات

ملخص سياساتي (3)
تموز 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

بدعم من وبالشراكة مع.

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

الآراء الواردة في هذا الملخص تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي بنك فلسطين.

1- الخلفية

شهدت أسواق الطاقة خلال العام 2026 اضطرابات حادة نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تفاقمت عقب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إيران في 28 شباط 2026، وما تبعها من إعلان إيران إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة. وقد أدى هذا التصعيد إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ إذ ارتفع سعر برميل النفط الخام (خام برنت) بنسبتي 45.48% و65.45% خلال شهري آذار ونيسان على التوالي، مقارنةً بمستوياته في شهر شباط، مدفوعاً بالمخاوف المرتبطة بنقص الإمدادات وتعطل سلاسل التوريد، إضافةً إلى جانب ارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري. ولم يقتصر تأثير هذه الصدمة على الأسواق العالمية فحسب، بل امتد بصورة مباشرة إلى الاقتصادات الهشّة التي تعتمد بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة الخارجية، ومن بينها الاقتصاد الفلسطيني.

وفي ضوء هذه التطورات، انعكس الارتفاع العالمي في أسعار النفط بشكل مباشر على السوق المحلي، في ظل الاعتماد الكبير على استيراد المحروقات عبر السوق الإسرائيلي وارتباط آليات تسعيرها بالأسواق الخارجية. وقد أعلنت الحكومة الفلسطينية في 1 نيسان 2026 عن تسعيرة جديدة للمحروقات أظهرت زيادات ملحوظة في مختلف المشتقات البترولية؛ إذ ارتفع سعر لتر البنزين (95 أوكتان) بنسبة 15.3% مقارنة بالشهر السابق، كما ارتفع سعر لتر السولار بنسبة 40.9%، وارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلية (12 كغم) بنسبة 26.7% خلال الشهر نفسه.

2- التحديات الرئيسية

يواجه قطاع الطاقة في فلسطين عدداً من التحديات الهيكلية والسياسية التي تحدّ من قدرته على الصمود أمام الصدمات والأزمات الخارجية، وتجعله أكثر عرضةً لتقلبات أسواق الطاقة العالمية ومخاطرها. ومن أبرز هذه التحديات:

2-1 الاعتماد المرتفع على الطاقة المستوردة

بلغ معدل الاعتماد على الطاقة المستوردة في فلسطين حوالي 84.3% خلال العام 2024، في دلالة واضحة على محدودية القدرة الإنتاجية المحلية للطاقة، وارتفاع مستوى انكشاف قطاع الطاقة الفلسطيني أمام التقلبات السعرية والاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بسلاسل التوريد الخارجية. وتتجلى هذه التبعية بصورة واضحة في قطاع الكهرباء، حيث تستورد فلسطين نحو 86% من احتياجاتها الكهربائية من إسرائيل، مقابل 2.4% من الأردن (استناداً إلى بيانات العام 2023)، إلى جانب الاعتماد شبه الكامل على استيراد المحروقات من الجانب الإسرائيلي.

2-2 محدودية التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة

رغم تجاوز القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية 300 ميغاواط مع نهاية عام 2024، ومساهمتها بنحو 6-% من استهلاك الكهرباء، فإن هذه النسبة لا تزال بعيدة عن الهدف الحكومي المتمثل في رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 30% بحلول العام 2030، بما يعادل قدرة إنتاجية تبلغ نحو 1430 ميغاواط. ويواجه تحقيق هذه الأهداف مجموعة من التحديات الهيكلية والسياسية، في مقدمتها القيود الإسرائيلية المفروضة على تطوير البنية التحتية وإصدار التصاريح، خاصة في المناطق

المصنفة (ج)، إلى جانب ضعف شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها وعدم جاهزيتها الفنية لاستيعاب التوسع المتزايد في مشاريع الطاقة المتجددة، وضعف قدرات التخزين وأنظمة التحكم والإشراف، ونقص الخبرات الفنية في بعض التقنيات المتقدمة، الأمر الذي يحد من قدرة القطاع على التوسع بوتيرة تتناسب مع أهداف التحول الطاقي مستقبلاً.

3-2 التبعية المفرطة للسوق الإسرائيلي

منح بروتوكول باريس الجانب الفلسطيني حقاً نظرياً في استيراد المشتقات النفطية من مصادر غير إسرائيلية، ولا سيما من الأردن ومصر، شريطة مطابقة هذه المشتقات للمواصفات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، وبما يتلاءم مع المعايير المطبقة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. كما نص البروتوكول على ألا يتجاوز الفرق بين السعر النهائي للبنزين المباع في السوق الفلسطيني والسعر النهائي للمستهلك في إسرائيل نسبة 15%، مع منح السلطة الفلسطينية حق تحديد أسعار المشتقات النفطية الأخرى غير البنزين داخل السوق الفلسطيني. غير أن هذا الحق بقي محدود التطبيق عملياً بسبب خضوع المعابر، وشهادات المطابقة، والتراخيص، والبنية اللوجستية، وسياسات العبور للسيطرة الإسرائيلية. وبذلك، تحول النص الذي يتيح تنويع مصادر الاستيراد إلى هامش ضيق لا يغير جوهر الاعتماد على القنوات الإسرائيلية، خاصة في ظل غياب قدرة تخزينية كافية للمحروقات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ولجوء الحكومة الفلسطينية إلى الاستيراد شبه اليومي لتلبية احتياجات السوق.

4-2 تراجع هامش التدخل المالي للحكومة الفلسطينية

مع تفاقم وتيرة العجز المالي الذي تعاني منه الحكومة الفلسطينية نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، اتجهت الحكومة الفلسطينية في مطلع العام 2026، إلى تقليص مستويات الدعم الحكومي للمحروقات بنسب غير مسبوقة. واستناداً إلى التقارير المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية انخفض متوسط الدعم الحكومي في الربع الأول من العام 2026 إلى نحو 17 مليون شيكل فقط، مقارنةً بنحو 80 مليون شيكل في الفترة نفسها من العام 2025، وهو ما يشير إلى تراجع أدوات التدخل المالي للحكومة للحد من انتقال الصدمات السعرية العالمية إلى السوق المحلي بصورة مباشرة، الأمر الذي أدى إلى انتقال جزء متزايد من الأعباء إلى المستهلك الفلسطيني والقطاعات الإنتاجية.

3- التدخلات المقترحة

في ظلّ تداخل الضغوط المالية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، تستعرض هذه الورقة عدداً من التدخلات التي قد تسهم في الحد من آثار الارتفاع المتسارع في أسعار المحروقات والتخفيف من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي جرى مناقشتها مع الجهات ذات العلاقة كما هو موضح أدناه:

1-3 على المدى القصير

- **تعزيز الرقابة على الأسواق:** تُعد الرقابة على الأسواق أداة أساسية للحد من الاحتكار والمضاربة ورفع الأسعار بصورة تفوق التكلفة الحقيقية، خاصة في قطاعات الأغذية والسلع الأساسية والمواصلات. كما تبرز أهمية تشديد الرقابة على المحروقات المهربة في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، نظراً لما تسببه من خسائر مالية للخزينة العامة نتيجة

التهرب الضريبي، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على تنظيم السوق المحلي وتشويه بيئة المنافسة بين الجهات العاملة في قطاع المحروقات.

- **توجيه الدعم نحو القطاعات الأكثر تضرراً:** يشير صندوق النقد الدولي إلى أنّ الدعم الشامل للمحروقات يُعد من أكثر أدوات الدعم كلفةً وأقلها كفاءةً، لكونه يشمل جميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات الدخل أو طبيعة الاستخدام. وفي الحالة الفلسطينية، يُعد توجيه الدعم نحو القطاعات الإنتاجية من أبرز التدخلات الأكثر منطقيةً وفاعليةً. غير أن تطبيق هذا النوع من التدخلات يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة الفلسطينية على توفير تمويل طارئ من الدول والمؤسسات المانحة، أو إنشاء صندوق دعم للتدخل في حالات الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة.
- **تأمين سلاسل التوريد:** يتطلب ذلك العمل على إعادة جدولة الديون المتراكمة لصالح شركات الطاقة الإسرائيلية، بما يضمن الفصل بين الالتزامات المالية المترتبة على الهيئة العامة للبترول ومشتريات الوقود الجارية، والحد من مخاطر الاقتطاعات المفاجئة التي قد تؤثر في استقرار إمدادات المحروقات وتدفقها إلى السوق المحلي.
- **إقرار نظام صافي الفوترة المعدل:** إصدار وتطبيق نظام صافي الفوترة، الذي أقر وألغي خلال شهر نيسان 6202، بصيغة تلبي تطلعات واحتياجات المستثمرين وتراعي متطلبات شركات توزيع الكهرباء، بما يعزز الجدوى الاقتصادية للاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية، ويقلص فترة استرداد رأس المال، ويرفع ثقة المستثمرين والأسر والمنشآت الاقتصادية في الاستثمار بهذا القطاع.

2-3 على المدى المتوسط

- **جباية ضريبة المحروقات (البلو) محلياً:** الضغط على الجانب الإسرائيلي، بدعم ومناصرة دوليين، لتطبيق التفاهمات التي جرى التوصل إليها عام 2019 بين وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية، بشأن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء الوقود بسعره الأصلي دون تسديد ضريبة البلو. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز إيرادات الخزينة العامة، ويعزز من قدرة الحكومة الفلسطينية على طرح تدخلات مالية أكثر فاعلية للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات.
- **توسيع مخازن الوقود:** في ظل الاعتماد على التوريد شبه اليومي للمحروقات من قبل الجانب الإسرائيلي، وارتفاع مخاطر الانقطاع أو التأخير المرتبطة بالأزمات السياسية والأمنية، تبرز الحاجة إلى عقد شراكات مع القطاع الخاص من أجل توسيع القدرات التخزينية للمحروقات وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي. ومن شأن ذلك أن يوفر هامشاً أكبر من الاستقرار في السوق المحلي، ويخفف من تأثير اضطرابات التوريد والارتفاعات المفاجئة في الأسعار. كما ينبغي تخصيص جزء من هذا الاحتياطي للمرافق الحيوية، خاصة المستشفيات، وقطاعي الأمن والدفاع المدني، لضمان استمرارية الخدمات الأساسية خلال فترات الأزمات والطوارئ.
- **تطوير برامج التمويل الأخضر:** العمل بالشراكة مع القطاع المصرفي والمؤسسات التمويلية على تطوير أدوات التمويل الأخضر، بما يشمل القروض الميسرة والضمانات الائتمانية، لتمكين الأسر والمنشآت الاقتصادية والهيئات المحلية من الاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية. كما ينبغي توسيع الحوافز المالية والتنظيمية الداعمة لاقتناء المركبات الكهربائية، ولا سيما في قطاع النقل العام والمؤسسات الحكومية، بما يعزز التحول نحو وسائل نقل أكثر كفاءة واستدامة، والحد من الاعتماد على الوقود المستورد

3-3 على المدى الطويل

- **التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة:** تطوير برامج وطنية طويلة الأمد للتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يشمل زيادة القدرات الإنتاجية، وتطوير أنظمة التوليد والتخزين، وتحديث شبكات النقل

والتوزيع ورفع كفاءتها لاستيعاب الإنتاج المحلي. ومن شأن هذه الشراكة تعبئة الموارد المالية، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية، بما يسهم في رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الفلسطيني.

- **تنويع مصادر استيراد الوقود:** تطوير سياسات أكثر استدامة لتعزيز أمن الطاقة، من خلال دراسة إمكانية تنويع مصادر استيراد الوقود وتقليل الاعتماد الحصري على السوق الإسرائيلي، والبحث في المتطلبات الفنية والسياسية والقانونية اللازمة لفتح قنوات استيراد بديلة من الأسواق الخارجية مستقبلاً.